مجلة جامعة الملك سعود، م ٥، الآداب (٢)، ص ص ٧٦٣-٧٩٠ (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).

كتاب من اسمه عمرو من الشعراء

تأليف: أبو عبدالله محمد بن داود بن الجرّاح (ت ٢٩٦هـ)

تحقيق عبدالعزيز بن ناصر المانع

مراجعة وتعليق بقلم إبراهيم السامرائي

أستاذ، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة صنعاء، صنعاء، الجمهورية اليمنية

هذا سفر جليل صنّفه ابن الجراح صاحب *الورقة*، الكتاب الذي نشر منذ سنين في القاهرة. وقد اضطلع بتحقيق كتابه الثاني الذي كان لي فيه «وقفات» عبدالعزيز بن ناصر المانع، وقد أحسن التحقيق في تحرير النص مبرأً من العيوب، وقد زوّد عمله هذا بفوائد أخرى نافعة. وقد طبع تحقيق الكتاب في القاهرة سنة ١٤١٢هـ.

لقد أشار المحقق في صفحاته الثلاث تحت عنوان «بين يدي الكتاب» إلى محاولات النشر السابقة التي «تحاور عليها اثنان من العلماء العرب واثنان من المستشرقين.» وقد عرض في هذه الصفحات لشيء مما اتصفت به تلك النشرات التي لم تكن قد اشتملت على مادة الكتابة كلها. وهو يشير إلى أن هذه النشرة التي اضطلع بها هي أول نشرة كاملة للكتاب.

قلت: كانت لي «وقفات» في قراءتي لهذا الكتاب، وما أظن أن المحقق الفاضل سيبتئس منها. إنها ليست تصحيحًا في اللغة والنص، وليست تجريحًا أو نقدًا حادًا، ولكنها وقفات مفيدة فيها فوائد من هنا وهناك. ولا أريد أن أتعجل الأمر وحسبي أني سأعرض لها متسلسلة بحسب ما كان لي من «الكتاب.»

ومما يلزمني أن أشير إليه أن العلامة الشيخ حمد الجاسر قد قدّم للكتاب بمقدمة حفلت بالفوائد الحسان.

وهاهي ذي «وقفاتي» التي أشرت إليها:

١ ـ جاء في الصفحة ٥ من كلام المحقق في أول كتابه «بين يدي القارىء» قوله: «غير أن سوء الحظ لازمه (أراد الكتاب) فلم يَرَ النور بعدَ، ولم يُيَسَّر له أن ينشر كاملاً قبل هذه النشرة.»

أقول: إن استعمال «لم» وهي من أدوات الجزم في العربية، خُصّت بنفي الزمن الماضي، واستقراء الكلام الفصيح وعلى رأسه لغة التنزيل العزيز يشهد بذلك. غير أن استعمال المعاصرين عرض له ما يقيّد إطلاق النفي، وهذا مولّد جديد لم تعرفه العربية، كما في قول المحقق: «. . . فلم يَرَ النورَ بعد» والمعنى: أن نشر الكتاب إلى وقت قول المحقق لم يَرَ النور. وهذا تقييد للنفي وتعليقه بأَجَل، وكأنّ «لم» في هذا المولّد الجديد حلّت محل «لمّا» الجازمة التي تفيد هذا النفي المقيّد. ومن المفيد أن أشير إلى أن المعاصرين قد ابتعدوا في إعرابهم عن استعمال «لمّا» هذه في هذه الخصوصية واستبدلوا بها استعمال «لم» نافية للفعل متلوّة بالظرف «بعدُ» المقطوع عن الإضافة لفظا المنويّ معناه. فهل لي أن أتلو قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ أقول: وهذا مولّد جديد آذن به التطور اللغوي في عصرنا. وهكذا يندثر استعمال ويخلفه جديد لا يسدّ مسده.

٢ ـ وجاء في هذه الصفحة قول المحقق أيضًا: «وقد قدّم المستشرق بروي لكتاب العمرين بمقدمة. . . مركّزًا على ذكر عناوين الكتب. . .»

أقول: إن قول السيد المحقق «مركزًا على ذكر عناوين» استعمال مولّد جديد شاع في لغة الصحف، مأخوذ من اللغات الأعجمية شأنه شأن الكثير من الأساليب المستعارة الجديدة التي شاعت في الصحف، ثم تجاوزتها إلى اللغة الأدبية.

لو أن هذه العبـــارة قد وردت في معـــرض آخـــر غير هذا كالشؤون الاقتصـادية والاجتماعية وغيرها لأغضيت عنها، ولكن الأمر يتصل بكلام على مخطوط في الأدب القديم هو «من اسمه عمرو من الشعراء.» قلت: إن هذا الجديد ليس خطأً يُصحّح، ولكنه مولّد جديد ينبغي أن نعرف أين يكون، ولكل مقام مقال.

إن الفعل «ركز» فعل متعدّ واقع يليه المفعول، فالرَّكز هو غَرزك شيئًا كالرمح وغيره تركزُه رَكزًا في مَركزه. وقد ركَزه بركُزه وركَّزه بمعنى غَرَزَهَ في الأرض. والمزيد بالألف والتاء ارتكَزَ، نقول: ارتكزتُ على العمود أي اعتمدت عليه.

إن الاستعـــمال الحـــديث في الصحف «ركّـز على الشيء» بصيغـة التضعيف من الإنكليزية، يقال مثلاً: .He concentrated on certain points أو من الفرنسية: il a con-centré sa recherches sur certains points. بمعنى: ركّز البحث على نقاط معينة.

٣ ـ وجاء في هذه الصفحة أيضًا: «. . . مغفلاً كلّ التفاصيل الأخرى عن حياة الشاعر. . . .»

أقول: «حياة» الشاعر أو الكاتب أو أي رجل من الناس، كلمة مولّدة جديدة لم تعرفها العربية، وكان يقال في ترجمة الرجال: «سيرة» العالم محدّثًا كان أم شاعرًا أم نفرًا آخر من أصحاب العلم والفضل. ومن هنا كان لنا «المغازي والسير» من مصادر الرجال من عظماء المسلمين، ولنا «سير أعلام النبلاء» و «السيرة النبوية» الشريفة وغير هذا.

إن استعمال «حياة» الجديدة بدلاً من «السيرة» الفصيحة قد عرفه المعاصرون عن طريق الترجمة فهي من «life» الإنكليزية أو «vie» الفرنسية. قد يقال: وأيّ ضير في استعمال «حياة»؟

أقول: ليس من ضير، ولكن العلم بالعربية ومراحل تطورها التاريخي يفرض علينا

الإشارة إلى هذا. على أني أقول أيضًا: علينا أن نضع «حياة» فيما يتصل بنا اليوم من ثقافة معاصرة، ونعود إلى «السيرة» إن اتصل الأمر بـ «علم الرجال.»

٤ ـ وجاء فيها أيضًا: «ومنهج الكتاب وموضوعه يتّضحان من مقدمته» أي من مقدمة ابن الجراح كما ورد في هامش المحقق الفاضل.

أقول: لم يكن لابن الجراح مصطلح «المقدمة» ولا لأيٍّ من المصنفين القدماء. إن الناظرين في مصادرنا مطبوعة ومخطوطة قد عرفوا أن للمصنف القديم «خطبة» يقدّم بها كتابه ويعرض فيها لما اشتمل عليه، وقد سميت أحيانًا «فاتحة.» فأما «المقدمة» فكلمة جديدة جاء بها التراجمة منذ مطلع عصرنا من الفرنسية أو الإنكليزية وهي «introduction.» وشاعت «المقدمة» فنسي أهل العلم ما كان لنا. وقد يكون «التمهيد» شيئًا آخر جاء به التراجمة، وقابلوا به ماهو في الفرنسية: «préface» أو «prélude.»

ثم آتي بعد مقدمة أستاذي العلامة الجليل الشيخ حمد الجاسر إلى الكتاب فأجد في «خطبته»:

٥ ـ «أنك لا تعرف منهم العِدّة التي ذكر الأصمعي أنّه وأبا محرز خلف بن حبان الأحمر. . . .»

أقول: هذا هو قول المصنف ابن الجراح. ولي أن أقول: إن ابن الجراح وضع عبارته على ماهو مشهور في الاستعمال الذي صوّبه الكوفيون، أو أن النسّاخ قد كان منهم شيء، وأن الأصل كان كما ذهب إليه البصريون، وهو: «. . . . التي ذكر الأصمعي أنّه [هو] وأبا محرز خلف. . .» وهذا يعني أن البصريين ذهبوا إلى أن العطف على الضمير المنفصل مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا يجب أن يؤكد بضمير منفصل، وقد احتجّ عليهم الكوفيون بما ورد من قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾.

٦ ـ وجاء في الصفحة ٣ في خطبة الكتاب قول المصنف: «والله يبقيك لإخوانك ولا يُعدمهم الانتفاعَ بك. . . . »

أقول: كأن الأستاذ المحقق جعل «الانتفاعَ» منصوبًا بالفعل «أعدَمَ،» والقراءة الصحيحة أن «الانتفاع» مرفوع، وأن الفعل «أعدَمَ» استوفى مفعولاً واحدًا. ولي أن أقول إنه من خطأ المطبعة.

٧ ـ وجاء في الصفحة ٤ في قول المصنف: «. . . قيل لأبي عمرو بن العلاء: بماذا كُنِّيتَ؟ قال: العَمرو: سيف الذهب، والعَمْرو والعُمْرو، يقال بالنصب والضَّمّ. والعَمْرو: أحد عُمور الأسنان وهي مغارزها.»

أقول: «عَمْرو» علما قد رسمت له الواو في الآخر تمييزًا له عن «عُمرَ» بضّمْ ففتح. فالواو، إذن، للفرق. وهذه الإضافة كانت قبل شيوع الشكل بالحركات. وقد زيدت الواو للضرورة، ذلك أن هذين العلمين كثيران في أعلام العرب، ومن هنا كانت هذه الزيادة دفعًا للَّبس.

غير أن «العَمْر» بالألف واللام للتعريف قد قطع فيه أنه «عَمْرو» وليس «عُمَر،» وذلك لأن الألف واللام لا تقترن بـ «عُمرَ» لأنه اسم لا يُنَوّن ولا يقترن بأداة التعريف. ومن هنا انتفَى اللبس، فلا حاجة لرسم الواو في الآخر، كما أثبتها المحقق الفاضل، فيقال: العَمْر: سيف الذهب، وكذلك الذي ورد بعد هذا في النص.

٨ ـ وجاء في هذه الصفحة أيضًا من قول المصنف: «. . . ولكنْ قلتم: كَبِرَ الشيخ ونَتَلَعْبُهُ!»

أقول: لي وقفة على الفعل «نتلعَّبُهُ» لأشير إلى أن بناء هذا الفعل بالزيادة مفيد، ذلك أننا في عصرنا نذهب إلى البناء المجرّد يليه حرف الجر «على» فنقول: كَبِرَ الشيخ و «نَلْعَب

عليه.» وعندي أن البناء القديم هو الفصيح أما استعمالنا فجديد مولّد. وجاء هذا الفعل بعد سطر من النص الذي أثبتناه، وهو قول الكُراني: «ونَتَلَعَّبُ به» عسى أن نأخذ عليه سقطًا.»

أقول: وهذا يعني أن الفعل يتعدّى ولا يتعدّى.

٩ ـ وجاء في هذه الصفحة أيضًا من قول المصنف: «فقلت لعبدالله بن مسلم: أَحسِبُ إنسانًا لو تَتَبَّع الشعراء، يكتب من أشعار القبائل ومن فيهم من المقلّين، لوجد فيهم أكثر مما ذكر الأصمعيّ.»

أقول: عبدالله بن مسلم هو «ابن قتيبة» اللغوي الأديب صاحب *الشعر والشعراء* وغيره من المصنّفات المشهورة. ولي أن أقف على الفعل «أَحسِبُ» فأقول: هو في كتب اللغة والصرف آخر باب من الثلاثي وعينه مكسورة في الماضي والمضارع، غير أن هذا الضبط لا نجده في التنزيل العزيز إلا في القراءات، وذلك لأن في مصحفنا الذي نقرأ فيه ورد الفعل من باب «عَلِمَ يعلَمُ»، جاء فيه:

﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ ﴾ آية ٣، سورة القيامة.

﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ آية ٥، سورة البلد.

﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴾ آية ٣، سورة الهُمَزة.

هذه فائدة لغوية تاريخية.

١٠ ـ وجاء في هذه الصفحة من قول المصنف تتمة للنص الذي ذكرناه: «. . . فقال لي: أنت فارغ لذلك فافعَلْه. . . .»

أقول: من المفيد أن أقف على «فارغ» لأشير إلى أن المعربين المعاصرين ذهبوا إلى المزيد وكأنهم وجدوا أن «فارغ» لا يمكن أن يكون بمعنى «متفرِّغ،» وهو الشائع المستعمل في العربية المعاصرة.

أقول: إن البناء من الثلاثي هو الفصيح، ولكن المعاصرين جهلوا هذا وجعلوا «الفارغ» بمعنى «الخالي» وليس لمعنى آخر. ولقد فاتهم قوله تعالى: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ . ﴾

١١ ـ وجاء في الصفحة ٥ من كلام المصنف: «. . . . ومن حَدُثَ إلى وقت الأصمعي من شعراء الإسلام. . . »

أقول: أراد المصنف بقوله: «ومن حَدُث الشعراء «المُحْدَثين.» وقد ضبط المحقق الفعل «حَدُثَ» بالفتح فالضم، وجعله من باب «كَرُمَ.» وفاته أن هذا الضبط لم يَرد في العربية، والفعل «حَدَثَ» مثل «خَرَجَ» وإن كان من مصادره «الحداثة» والحدوث.

١٢ ـ وجاء في الصفحة ١٠:

وإذا تكون كريهة أُدْعَى لها وإذا يُحاسُ الحَيْس يُدعَى جُنْدَبُ

وذكر المفضّل الضبيّ أنّ هذا القول لبعض وَلَدَ طيِّء، وكان يُفضِّل جُنْدَبًا أحد وَلَدَ وَلَده. . . »

أقول: في قوله: «لبعض وَلَدَ طيِّء» أن «بعض» تعني الواحد، ودلالة الواحد على «بعض» كثيرة في العربية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ سورة الشعراء، آية ١٩٨.

وقال بشار:

يا قومُ أذني لبعض الحيِّ سامعةٌ والأذن تعشق قبل العين أحيانًا

وأن «ولَدَ» تدلّ على الجمع، وهي هنا دالة على الجمع. على أن دلالة «بعض» على الجمع مستفيضة، وهي غالبة في عربيتنا المعاصرة التي لا يعرف فيها دلالتها على الواحد إلا لدى الصفوة، وهذا عكس «ولد» التي خلصت إلى الواحد ليس غير في عربيتنا المعاصرة.

١٣ ـ وجاء في الصفحة ١١ البيت:

هذا ـ وجَـدُّكـمُ ـ الـصغَّـار بعينـه لا أم لي إن كانَ ذاك ولا أبُ

أقول: هذا البيت من شواهد النحو في مسألة اسم «لا» النافية للجنس إذا وليه معطوف.

١٤ ـ وجاء في الصفحة ١٣ الرجز: نامَ طُفَيل نومةً رَدَاحا. وجاء في حاشية للمحقق (٤) رواية وردت في معجم *الشعراء* للمرزباني، ص٢٧: نامَ طُفيل نومةً رَزاحا.

أقول: كأني أميل إلى قبول ما جاء في *المعجم*، ذلك أن «الرّزاح» من مصادر الفعل «رَزَحَ» وهو السقوط من الإعياء هزالاً، وقد رَزَحت الناقة. وهذا عندي أوفق من الرواية في كتابنا هذا وهي «ردَاحا،» ذلك أن «ردَاح» صفة في الغالب لامرأة. وامرأة ردّاح وردَاحة وردَوح بمعنى عجزاء ثقيلة الأوراك تامّة الخَلْق. وجفنة رَداح: عظيمة. وما زلت أحفظ منذ أيام الطلب قول أميّة بن أبي الصلت، وأظنه من شواهد *الكامل* للمبرد، وهو:

إلى «رَدح» من الـشّـيزىَ، مِلاءِ لُبـابُ الـبُرِّ يُلبَـكُ بالـشـهـاد

وجميع الشواهد في هذا الأصل تدل على عِظَمَ الشيء، جاء في حديث علي — كرّم الله وجهه —: «إن من ورائكم أمورًا متماحلة رُدُحًا. . .» أي عظيمة. ولي أن أقول: لعل «رَداحا» في الرجز تصحيف لـ «رزَاحا.»

١٥ ـ وجاء في الصفحة ١٩ في أخبار عمرو بن عديّ بن زيد العبادي: «. . . وهو صاحب النعمان بن المنذر الذي سعى إلى كسرى أبرويز «مُتَّئِرًا» بأبيه.»

أقول: ليس من سبيل إلى أن أدرك «مُتَّئِرًا» في هذا الخبر ذلك أن «تأر» الفعل الذي أوّله تاء لا يأتي منه المزيد «اتّأرَ». وأتْأرَ إليه النظر بمعنى أَحَدَّه. والكلمة في النص المذكور تومىء إلى الثأر «بالثاء المثلّثة، واثّأرَ فلان من فلان، إذا أدرك ثأره، قال لبيد: والنِّيبُ إنْ تعرُ منّي رِمَّةٌ خَلقًا بعد المهات، فإنّي كنتُ أَثْئِرُ.

١٦ ـ وجاء في هذه الصفحة أيضًا: «. . . فقال له عمرو: امضِ نُعَيم، فقد أَخَّيتُ لكَ أَخيَّةً لا تَقْلَعُها المُهْرُ الأَرِنُ.»

أقول: والصواب: لا يَقلعها. والمُهْر مذكّر، ومؤنثه مُهرة.

١٧ ـ وجاء في الصفحة ٢٠: «عمرو بن مَوهبة (كذا) بن جرول النهشلي.» فقال الأستاذ المحقق في الحاشية ٣: لم أعثر له على ذكر في المصادر التي رجعت إليها.

أقول: ولم أجد في كتب الرجال والأعلام أن العرب سمّوا «موهبة» بل إنهم سمّوا «مَوْهَب». قال أبّاق الدُبَيريّ:

قد أَخَذَتَنِي نَعْسةٌ أُرْدُنُّ
ومَـوْهَـبٌ مُبْزٍ بهـا مُصِنُّ

١٨ ـ وجاء في الصفحة ٢١ البيتان:

(و) لا تنكحي إنْ فَرَّقَ الـدهـرُ بيننـا أَغَمُّ القفـا والـوَجْـه ليس بأنـزَعـا
ضروبًـا بلحْـيَيه على عَظْم زَوْرِهِ إذا الـقـومُ همّوا بالـفَـعـال تَقَنَّـعـا

وقد علّق السيد المحقق في الحاشية ٥ فقال: «أضفت الواو الواقعة بين معقوفين لحاجة الوزن إليها فيما أظن.»

أقول: إن الواو تكمل الوزن، ولكن هذا النقص، وهو حذف الواو، كثير في الشعر الجاهلي، فلا يتوقّف في أمره الدارسون.

أقول أيضًا: والصواب: «ضروبًا بَلَحْيَيهِ» بفتح اللام لا كسرها، واللَّحْيان حائطًا الفم، وهما العظمان اللذان فيهما الأسنان في داخل الفم من كلّ ذي لَحي.

١٩ ـ وجاء في الصفحة ٢٤ البيت:

(و) إني لعَفٌ لا أخادن جارتي إذا راع . . . . .

أقول: وزيادة الواو من المحقق ما أشرنا إليه في الملاحظة السابقة.

٢٠ ـ وجاء في الصفحة ٣١: «عمرو بن تميّة بن قيس بن ثعلبة.»

أقول: والمشهور هو عمرو بن قميئة بهمز «قميئة»، وهو كذلك في الديوان المطبوع بمصر، وفي شعره المجموع في العراق. وتردّد لفظ «قمية» في الصفحة ٣٣ مرتين.

٢١ ـ وجاء في الصفحة ٣٣: «قال اليعقوبي: وقال روح بن عبادة، وهو من قيس بن ثعلبة ـ صليبة :ـ . . . .»

أقول: لم أصل إلى المراد بـ «صليبة» هنا التي حصرها المحقق بين خطّين. إن دلالة «صليبة» معروفة، ولكنها في هذا الموضع غامضة.

٢٢ ـ وجاء في الصفحة ٣٤: «وكان أعلمني أبو محمد ابن قتيبة الدينوري في خَبَر حدَّثنيه، لستُ أقوم عليه، أن عمرو بن قميّة. . . .»

أقول: إن عبارة ابن الجراح: «لست أقوم عليه» مفيدة في استعمال الفعل «قام» بمعنى أدرك واستوعب وما يقرب من هذا.

٢٣ ـ وجاء في الصفحة ٣٥: «وحدّثني أبو بكر أحمد بن خيثمة قال: أخبرني عبدالله بن أبي كَرِيم، عن إسحاق بن مَرار، أبي عمرو الشيباني. . .»

أقول: لم أقف في أخبار أبي عمرو الشيباني أن فيمن أخذ عنه، ونقل من أخبار من

اسمه عبدالله بن أبي كرَيم!! وأنا أتوقف في «أبي كرَيم،» أكرَيم هو على فَعيل أم كُرَيم بالتصغير لأن ما وَرَد على «فُعَيل» مصغرًا أكثر مما ورد على «فَعيل» مثل حبيب في الأعلام. وقد ورد هذا السند في الصفحة ٣٧. ثم إن أبا عمرو هو إسحاق بن مِرار، بكسر الميم لا فتحها، و «المِرار» هو الحبل وهو أصل التسمية.

٢٤ ـ وجاء فيها أيضًا مطلع مقطوعة للمرقِّش الأكبر:

هل بالـديار أن تُجيبَ صَمَـمْ لـو كان حيٌّ بهـا لتَـكَـلَّمْ

وقد علق الأستاذ المحقق على عجز البيت فقال:

رواية عجز البيت في *المفضليات* ص ٢٣٧ : «لو كان رَسْم ناطقًا كَلّمْ.»

أقول: والرواية في *المفضّليات* هي الصحيحة ذلك البيت من «مخلّع البسيط» ووزنه غير مستوٍ في الرواية التي أثبتها المحقق، وهذا يعني أن البيت ناله من الناسخ ما عدل به عن الوجه.

٢٥ ـ وجاء في الصفحة ٣٦ البيت:

فمن يلق خيرًا يحمـد النـاس أمـره ومن يَغْـزَ لا يَعْـدمْ على الغيِّ لائما

أقول: والبيت للمرقش الأصغر والمعنى مشهور متداول في قول القائل الذي أرسل مثلاً:

والنـاس من يلق خيرًا قائلون له ما يشتهي ولأمِّ المخـطيء الهَبَـلُ

٢٦ ـ وجاء في الصفحة ٣٩ البيت:

والحـربُ لا يبـقـى لجا مِحهـا الـتـخـيُّـل والمِراحُ

وقد علق المحقق في الحاشية ٥ فقال: في أصل المخطوط: لا يبقى لجاحمها.

أقـول: والذي في أصل المخطوط حسَنَ، وهو عندي أي الجاحم بمعنى المتسعّر

كالجحيم أعلى من «الجامح» الذي أثبته المحقق معتمدًا على شيء في الهامش أثبته ناسخ. وابن «الجاحم» من «الجامح» الذي هو من صفات الخيل؟

٢٧ ـ وجاء في الحاشية ١ من هذه الصفحة في خبر قاله الأعلم الشنتمري: «. . . . ابعثوا إلى طرفة فليأتي، فأتاه. . .»

أقول: والصواب: فليأت لأن الفعل مجزوم بلام الطلب لجازمة.

٢٨ ـ وجاء في الصفحة ٤١: «عمرو بن الحارث بن همّام، يلقب ابن زبانة. . .» وقد علق الأستاذ المحقق في الحاشية ٥ فقال: في المخطوط: ابن زبانة.

أقول: وقد أطال المحقق في حاشيته التي أخذها من المخطوط، وفيه: أن زبانة فأرة. وهذا تصحيف في المخطوط، وكان عليه أن يثبت الصواب الذي وجده في معجمات العربية وهو «زبابة» بباءين ويقول في حاشيته: كذا وهو الصواب، وقد صُحِّف في المخطوط، ولا حاجة أن يطيل ويذهب إلى كتاب *ألقاب الشعراء* لابن حبيب وذلك قد جاء في صفحة أو أكثر من ذلك من التعليق الذي حال فيه في مصادر عدّة لم ينل منها الدارس فائدة سنية. وقد جاء في أول التعليق في الصفحة ٤٢: «وبمراجعة قواميس اللغة. . .»

أقول: أراد المحقق الفاضل «معجمات اللغة،» وعبارته قاصرة.

٢٩ ـ وجاء في الصفحة ٥٠: «. . . باستخدامها، فقالت لها. . .»

أقول: رغبت أن أقف على «الاستخدام» لأشير إلى أن هذا هو الاستعمال الفصيح لهذا المصدر، فأما ماهو بين المعربين في عصرنا فخطأ. إنهم يستعملون «الاستخدام» بمعنى «الاستعمال» فيقولون مثلاً: إن استخدام الكلمة الجديدة كثيراً يظهر قيمتها.

٣٠ ـ وجاء في ٥١ البيت:

ونحن وطينــا هامــة الفَـرخ إذ عسـا على حبــن لا يغــشــى ولا يَتَــظَلَّمُ

أقول: إن الفعل «وطينا» مهموز فالصواب: وطِئنا. غير أن النساخ طوال العصور كانوا لا يلتزمون برسم الهمزة فيسهلون مافيه همزة. وقد يكون النساخ في العصور القديمة حتى عصور الدولة العباسية على حق، ذلك أن رسم الهمزة لم يشع ولم يعرف إلا في العصور المتأخرة.

٣١ ـ وجاء في الصفحة ٥٤: «عمرو بن قيس، كِبْد [كذا] الحَصاة.»

أقول: لم أهتد إلى «كِبْد الحصاة» في الألقاب وأسماء الشهرة. وإذا كان شيء من هذا فهو «كَبِد» بفتح فكسر ومن هذا كَبِد السماء، وكَبِد الرمل، وكَبِد القوس وغيرها.

٣٢ ـ وجاء في الصفحة ٥٨ البيت:

أحَــقَّــتْ بريَمان لتــنــدَى عَرِيّه تُواعِسُ بعــد الضَّرع فَضّــاً وأَثْـلَبــا

أقول: لعله «رِئْمان»!!

٣٣ ـ وجاء فيها أيضًا البيت:

. . . . فلا تجزَعَنْ من تَائب الحرب واصبِرِ

وقد علق السيد المحقق في الحاشية ٣ فقال: ورواية عجز البيت عند المرزباني معجم ٤١:

فلا تجزَعَنْ من ثابت الحرب واصبِرِ

أقول: وأرى هذه الرواية أوفى وأصح مما في *الكتاب*، إذ ليس «الثائب» من الحرب، وهو الراجع، مقصودًا، بل الجَزَع يكون من ثبات الحرب ودوامها، والشاعر ينهي عن الجَزَع في تلك الحال ويوحي بالصبر.

٣٤ ـ وجاء في الصفحة ٦٩ البيت:

ومـعـي عُدَّتي مُعـابـلُ كالجَـمْـ ـر وأعـدَدتُ صارمًـا مَشْرَفـيّا

أقول: والصواب «معَابل» بفتح الميم جمع «مِعْبَلة» وهي النصل الطويل العريض. والبيت ثالث ثلاثة لعمرو بن الإطنابة.

٣٥ ـ وجاء في الصفحة ٧١ البيت:

وخَـبّرهَـا الـوُرَّاد أنْ ليسَ بينهـا وبـينَ قُرىَ نَجْـرانَ والـدربُ كافِرُ

أقـول: لقد أهمل المحقق شرح أي كلمة، والقليل من الشرح ضرورة، ومن هذا «كافر» بمعنى ساتر، وقد قالوا: «الليل كافر» من هذا أيضًا.

٣٦ ـ وجاء في الحاشية ٣ من الصفحة ٧٦: «. . . . . ثم علّق البكري (صاحب السمط) فقـال: قال «المؤلف»: هكذا رواه أبو علي: قيس بن رفاعة، ورويته (كذا) في *إصلاح المنطق* عن يعقوب: أبو قيس بن رفاعة، وهو الصحيح . . . .»

أقـول متسـائلاً: من المؤلّف؟ هذه واحدة، والثانية أن الصواب: وروايته (وليس رويته) في *إصلاح المنطق* ليعقوب (وليس عن يعقوب) وذلك لأن كتاب *إصلاح المنطق* هو ليعقوب المشهور بكنيته «ابن السكّيت.»

٣٧ ـ وجاء في الصفحة ٨٢ البيت:

عَرَفَـت حنـيفُـة إذ رأتْ بَمبـائِضٍ نهمًا شعـارهـم المـبـين: نَزالِ

أقول: والصواب: «بمُبايض» بضم الميم، وهو موضع كان فيه يوم للعرب قتل فيه طريف بن تميم فارس بني تميم.

٣٨ ـ وجاء في الصفحة ٨٥: «عمرو بن عُزَيْة المَعْنيّ.» وقد علق السيد المحقق في الحاشية ١ فقال: انظر عنه المرزباني، معجم، ٥٨، وضبط اسمه: عمرو بن غزيّة.

أقول: إن الاسم في معجم المرزباني هو «. . . . غزيّة» بالغين المعجمة، وكأن المحقق رفض هذا الاسم وأثبت ما في المخطوط، وكان عليه أن يستظهر على رأيه هذا بما في مصادر الشعر القديم. فأما أن يكتفي بما في المخطوط فليس هذا من تحقيق العلم. أقول هذا لأني أميل إلى أن الاسم «غزيّة» بالغين المعجمة، لورود هذا في الأعلام القديمة.

٣٩ ـ وجاء في الصفحة ٩١: «عمرو بن ربَاه بن نصب بن بَدّابن نَهد. . .» وقد علق الأستاذ المحقق فقال: انظر عنه: المرزباني، معجم، ٦٠ ونسبه عنده هكذا: عمرو بن زياد بن نصب بن بدّاء.

أقول: لم أجد في كتب الرجال والطبقات العلم «ربَاه،» وعرضت لكتب اللغة فلم أجد شيئًا من هذا، ونظر في كتاب *الاشتقاق* لابن دريد، وهو معنيّ بالأصول اللغوية لأعلام الجاهليين والإسلاميين فلم أجد «رباه.» وكأني أرى الصواب في معجم المرزباني وهو «زياد.» ثم إن «بدّا» هو مهموز كما في معجم المرزباني، ومعناه الكثير البَدو وصاحب البَدَوات. والنساخ على عادتهم يهملون رسم الهمزة، فعلى المحقق في عصرنا أن يردّ الهمزة حيث يلزم الأمر.

٤٠ ـ وجاء في الصفحة ٩٣: عمرو بن خالد الهمداني السُبيعي.

أقول: والصواب: السَّبيعيّ وليس بزنة التصغير، وذلك لأن «بني سبيع» بزنة «حبيب» قبيلة. والسَّبيع، بفتح السين، بطن من همدان رَهط أبي إسحاق السَّبيعي.

٤١ ـ وجاء في الصفحة ٩٤ البيت:

ماذا رزُينَ من الرجال نفوسُهم . . . . . .

أقـول: والفعل «رزُئنَ» مهموز، وقد سهّل النسّاخ الفعل إهمالاً لعدم وجود رسم الهمزة، وليس هذا الفعل مما يُسهَّل في غير ضرورة من وزن أو سجع.

٤٢ ـ وجاء في الصفحة ٩٧ البيت:

يا عمــرو مَن لِلزّاز خصــمٍ جائــرٍ بالعُــرم إذ حَضرَ الصــديق فأضلَعـا

وقد علق المحقق على قراءة المستشرق (برْوي) الذي نشر الكتاب نشرة ناقصة فقال: ولا أدري كيف قرأ البيت، وكيف أضاف وحَذفَ.

أقول: ولِمَ هذا التساؤل، فهذا الرجل أعجمي، وليس كل المستشرقين أهل علم.

٤٣ ـ وجاء في الصفحة ٩٨ البيت:

إن كنــت باكــيةً من كُبْر مُرزيةٍ فابكي الكـرامَ بني عمـرو بن شماسِ

أقول: والصواب: مُرزئة بالهمز.

٤٤ ـ وجاء في الصفحة ٩٩ البيت:

وقـفتُ على عمــرو الــذّنــاب غُديَّةً ورَوَّحْتُــهُ بالأمس عن ذي تَنــاضب

أقول: والصواب: «تُناضِب» بضم التاء، وهو وادٍ بدفع في عقيق المدينة. ومثل هذا «تُعاهِن» بضم التاء موضع ورد في شعر ابن قيس الرقيات في همزيته المشهورة.

٤٥ ـ وجاء في الصفحة ١١٢: «. . . فخرج إلى بطون كنانة يُحَرّضهم على مظاهرة قريش على غزو رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول:

إيهنْ بني عبــد مَنــاة الــرْزامِ
أنــتُــمْ حُماةٌ وأبــوكُــمْ حامـي
لا تَعـدوني نصركُمْ بعـدَ العامِ
لا تسْلَمـوني، لا يحِلُّ إسلامي

أقول: وردت كلمة «مُظاهرة» مصدر الفعل «ظاهَر» أي أعان، وهي كذلك في لغة التنزيل العزيز. فأين هذا عما نحن فيه من «المظاهرة» في عصرنا.

ثم آتي إلى الرجز وقد جاء في أوّل مصراع منه «إبِهِنْ» والنون فيها للتنوين وتُرسَم كسرتين «إنهِ» مثل «صَهْ،» في أسماء الفعل وتنوينها «صَهٍ،» ثم إن الوزن في هذه المصاريع لا يكون إلا بإسكان الميم على النحو الآتي:

إبِهِ بني عبد مَناة الـزُّزّامْ
أنتُمْ حُماةٌ وأبوكُمُوحامْ
لا تَعِدوني نَصْرَكُمْ بعد العامْ
لا تُسلموني، لا يَحِلُّ إسلامْ

(وبتشديد الزاي) وهو جمع رازم

٤٦ ـ وجاء في الصفحة ١١٣ البيت:

أذاع به في الناس حتى كأنّه بعَلياءَ نارٌ أُوقِدَت بثُقوبِ

أقول والصواب: بثقوب، بفتح الثاء لا ضمها.

٤٧ ـ وجاء في الصفحة ١١٤ البيت:

ولكن متى يُجمعَا عند واحدٍ فحُقّ له من طاعةٍ بنصيبِ

أقول: وروايته أو تمامه هو:

ولكن متى «ما» يُجمَعا عند واحدِ . . . . . .

٤٨ ـ وجاء فيها أيضًا البيت:

إذا اشتَبَهَ الأمران يومًا وأشكلا عليّ، فلم أعرف صوابًا ولم أدري

أقول: والصواب:

. . . . . عليّ، فلم أعرف صوابًا ولم «أدرِ»

والفعل مجزوم وعلامة الجزم حذف الياء.

٤٩ ـ وجاء في الصفحة ١١٦ عجز بيت:

وقد يدومُ دبق الطامع الأمل

وقد علق المحقق فقال: هكذا في الأصل ولم أجده في مصدر آخر مما اطلعت عليه.

أقول: وقد يكون لي أن أقيم هذا العجز، وهو من البسيط، بقولي: وقد يدوم «بدَبْق» الطامع الأَمَلُ.

٥٠ ـ وجاء في الصفحة ١١٨ البيت:

جاءت بكم فُقْرة من أهلها حيريّة ليس كما تزعمونْ

وقد علق السيد المحقق على البيت فقال: رواية البيت عند ابن قتيبة، *الشعر*، ص٦٣٢:

جاءت بكم غفرة من أرضها مسكنها الحيرة والسَّيْلحَونْ

قال ابن قتيبة: غفرة هي أمّ سنان.

أقول: وقد سعيت إلى فهم «الفُقْرة» بالضمّ كما ضبطها المحقق فلم أفلح، وهي جَريًا مع الوزن لابد أن تكون «فُقُرّة» بضمتين فتشديد. ثم عدت إلى الرواية الأخرى في كتاب *الشعر والشعراء*، وهي بالغين المعجمة فلم أقع على هذا المعنى الذي ذكره ابن قتيبة، وهو «أمّ سنان.» ولكني أقول: إن عدمت الوجه في «فقرة» فلي أن أعتمد رواية ابن قتيبة وأثبتها حتى يتبيّن الحق. وهي في هذه الرواية لابد أن تكون بضمتين فتشديد ليتمّ الوزن، وكان على الأخ المحقق أن يقف أكثر مما فعل على هذه الكلمة.

٥١ ـ وجاء فيها أيضًا: «. . . أمّا إذا أبيَتَ فأنت ـ والله ـ زَمِرُ المروءة، ضيّق العَطَى. . . .»

أقول: ولي أن أقف على قول القائل: «زَمِرُ المروءة» ويعني قليلها. وهذه عبارة مليحة وهي من المجازات الظريفة التي حفلت بها العربية الفصيحة، ولكن المعاصرين ابتعدوا عن هذا النظم البديع.

٥٢ ـ وجاء في الصفحة **١٢٦**: «. . . فلم ينشَب أن مات.»

أقول: وهذا الذي ذُكر من استعمال الفعل «نَشِبَ» معروف، قيل، فلم ينشَب أن فَعَل كذا، أي لم يلبث. وهو استعمال يومىء إلى الأفعال التي تفيد الشروع، وهذا من سعة العربية ودقائقها.

٥٣ ـ وجاء في الصفحة **١٢٩**: «فقال (أي معاوية) لحاجبه: اطلب لي قومًا يُحدثوني (كذا) سواهم. . . .»

أقول: لابد أن يكون الفعل «يُحدِّثوني» بالدال المشدَّدة، وعلى هذا يقتضي أن يأتي بعد هذا الفعل الخافض «عن» فيكون الكلام: . . . يُحدِّثوني عن سواهم. . . .

٥٤ ـ وجاء فيها أيضًا البيت:

فإمّـا تُرِدْنـا لهَنْيء (كـذا) الجِـمال ومَـدّ السدِّلاء وجَـرّ الـفَـرَسْ

أقول: والصواب في الرسم وبه يستقيم الوزن «لِهَنْء» وهو طَلْي الجمل بالهِناء اتّقاءَ الجَرَب. ثم إن البيت مدوَّر من المتقارب، وعلى هذا تكون لام «الجِمال» من عجز البيت.

٥٥ ـ وجاء في الصفحة **١٣٠**: «أنشدني أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لعمرو بن أحمر في عَينه. . . .» ثم جاءت الأبيات. وقد علق السيد المحقق تعليقات طويلة عرض فيها لخطأ قراءة المستشرق (بروي). وكنت أود أن يرجع إلى كتاب *الكامل* للمبرّد فيشير بإيجاز إلى قول المبرّد في الأبيات وإلى عَوَر ابن أحمر، وهو أحد عوران قيس الخمسة المشهورين.

٥٦ ـ وجاء في الصفحة ١٣٦ : «عمرو بن العُذَيل العبدي . . . .»

أقول: كأني أرى العلم «العُدَيل» بالدال المهملة، وورود هذا في الأعلام أشهر. ثم كان لصاحب الترجمة بيت هو:

ذُهِلْتُ عن الصبا إلاّ القصيدا وراجعت الإنابة والسجودا

أقول: إن الفعل «ذهل» بفتح الهاء في الماضي والمضارع، وهو مثل «بَهَرَ،» وهذا هو الوجه الأشهر لمكان الهاء، وهو حرف حلقي، من الفعل. وله وجه آخر وهو أقلّ وروداً منه من باب «فَرِحَ» أي بكسر الهاء في الماضي.

٥٧ ـ وجاء في الصفحة ١٤٢ : «. . . . فقال: حِلأ أبا ثور! ها أنا، جالسًا. . . .»

أقول: إن الذي ذكره أهل اللغة بعد «ها» للتنبيه أن يلي ما بعدها اسم الإشارة، وعليه فالصواب: ها أنا ذا. ولعل «ذا» قد سقط من الناسخ. قال تعالى: ﴿هَاأَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ سورة محمد، آية: ٢٨.

٥٨ ـ وجاء في الصفحة ١٤٣ البيت:

ظَلِلتُ كأنّي للرماح دَريّةً أُقاتِلُ عن أبناء جَرْمٍ وفَرَّتِ

أقول: والبيت من قصيدة مشهورة لعمرو بن معد يكرب، وروايتها:

ظَلِلتُ كأنّي للرماح درئيةً . . . .

وهي «درئية» بالهمز، وهي الحلقة بتعلم الرامي عليها الطعن والرمي. وليس من رواية بتسهيل الهمزة.

٥٩ ـ وجاء في الصفحة ١٤٤ : «. . . فبَيَّتوا خُزاعة على ماء يقال له الوثير. . . .»

أقول: واستعمال الفعل «بيَّت» من بعض ما بقي لنا في الألسن الدارجة.

٦٠ ـ وجاء في الصفحة ١٤٩: «. . . . ومن قوله يردّ على الضبّي الذي ارتجز بالجَمَل وقد أخذ بخُطامه. . . .»

أقول: والصواب؛ «بخِطامه» بكسر الخاء لا ضمّها، والخِطام بالكسر معروف، وهو على «فِعال» بكسر الفاء، كثير في الأدَوات.

٦١ ـ وجاء في الصفحة ١٥٠ البيت:

فكـــم قد كان قبـــلك من نعَـــيم ومـــلْكٍ كان في الأقـــوام راسي

أقول: والبيت في ديوان عمرو بن معد يكرب وروايته:

. . . . . ومَلكٍ ثابتٍ في الناس راسي

وهذه الرواية جيدة، فأما رواية الكتاب التي آثرها المحقق الفاضل ففيها عوار وذلك لأن «راسيًا،» فيها خبر «كان» وحقّها النصب «راسيًا،» وهذا لا يكون للقافية.

٦٢ ـ وجاء في الصفحة ١٦٠: «. . . . قال حدثنا حمّاد بن إسحاق عن أبيه عن الحسن بن عبيد، وهو غَورَك اللَّهْبيّ. . . .»

أقول: لم اتحقق من «غَورك» هذا. وهو «اللِّهْبيّ» بكسر اللام، وبنو لِهْب من الأزد، وهم قبيلة في اليمن.

٦٣ ـ وجاء فيها أيضًا: «. . . . ولا أقدِر على أن أحُجَّ، لأن أهل المدينة يستقبلوني. . .»

أقول: والصواب، «يستقبلونني. . . .»

٦٤ ـ وجاء في الصفحة ١٦١ البيت:

(و) نُبِّيتُ أنّ ابـن الـقـلمس عابَـني ومن ذا من النـاس الصحيح المُسَلَّمُ

أقول: والهمز في الفعل «نبّأ» أولى، وليس للمحقق أن يجاري الناسخ.

٦٥ ـ وجاء في الصفحة ١٦٤: حدّثني محمد بن يحيى قال: حدّثنا الحافظ عن القريعي قال: قلت ليونس بن حبيب: أين كان عمرو (أراد عمرو القنا الأزرقي) من جذل الطعان ومُلاعب الأسنّة.

أقول: كان على السيد المحقق أن يدلّنا على حديث الجاحظ في أحد كتبه، وهذا مفيد كان يحسن أن يشار إليه.

٦٦ ـ وجاء في الصفحة ١٦٧: «أنشدني محمد بن الهيثم بن مَهْرَوَيه قال: أنشدني رَوْح بن الفَرح الحرمازي»

أقول: كأني أراه روح بن الفَرَج وليس الفَرَح!

٦٧ ـ وجاء في الصفحة ١٦٨ الأبيات:

يا ليتـني كنـتُ وَهْـبًـا كي تُطاوعُـني فبِـما هَويتُ من الأشـياء عَمَّـتـيا

.....

يريد دَهْـب أمـوراً لسـتُ آمَـنهـا بَرُدّنـا عـن رَبيّ ويَلْفـتـنـا (كـذا)

..... هانت على عَمَّتي في القَسّ سَخْـطتيا

أقول: والقافية هي التاء تليها الياء لازمة، فكيف يكون آخر البيت الثالث «يلفتنا»؟

٦٨ ـ وجاء في الصفحة ١٧٩ البيت:

إنْ أكُ سِكّيرًا فلا أشـ ـرَبُ وَغْلاً ولا يسلَمُ منّي البعير

أقول: إن الرواية التي أشار إليها الأستاذ المحقق، وهي في شعر *الأعشين*، ٣٤٤، وهي:

إنْ أكُ سكّيرًا فلا أعـ ـلَمُ «الوَغْلَ» ولا يَسلمُ منّي البعير

هي الصحيحة التي يستقيم بها الوزن.

أقول أيضًا: إن هذا البيت من تسع أبيات أخرى وردت في الصفحة ١٨٠ من السريع وجلّها غير موزون، وفيه خروج عن السريع، ولم يشر إلى ذلك المحقق، بل مضى في بسط ما قصرَّ فيه المستشرق (بروْي) في قراءته.

٦٩ ـ وجاء في الصفحة ١٨١ البيت:

أفي نائبينِ بالهُما (كذا) إسافٌ تأوَّهُ طَلَّني ما إن ننامُ

أقول: والرواية في *لسان العرب*:

أفي نابين نالهما إسافٌ .....

وهذه الرواية أوجَه، وأي سياق يقتضي «البول»!!

٧٠ ـ وجاء في الصفحة ١٨٢ البيت:

فتفَتَّر كفّاهُ ويسقطُ سَوْطُهُ وتخدَرُ ساقاه فلا يتحرّكُ

أقول: كأن اللغة العامية قد غلَبت لدى الأستاذ المحقق فظن الفعل «تفتَّرُ» بتشديد الراء فصيحًا، وهو ليس كذلك. إن صواب القراءة «متَفْتِرُ» من الفتور، ويدلّ على هذا عجز البيت:

«وتخدَرُ ساقاه . . . .»

ثم إن البيت بعض أربعة أبيات وقد جاء فيها أيضًا:

وأدرَكْـنـه خالاتـه فاختَـزَلْـنَـه .....

وقد جاء البيت في *عيون الأخبار* لابن قتيبة برواية:

وأدرَكَـه خـالاتـه فخـذَلْـنَـه .....

وهذه الرواية أوجه، وفيها بعد عن الإشكال النحوي في مجيء نون النسوة يليها الاسم فاعلاً أو على توجيه آخر ليس هذا موضعه، وكذلك وردت الرواية في *معجم الشعراء*، ٦٦ كرواية *عيون الأخبار*.

وأما رواية *العقد الفريد* كما أشار السيد المحقق فكانت كرواية كتابنا هذا. على أني أرى «فخَذَلنه» في رواية ابن قتيبة أوجه من «فاختزلنه» في *الكتاب*.

٧١ ـ وجاء في الصفحة ١٨٤: «عمرو بن دُكينة الربَعيّ الخارجي.»

أقول: الذي أعرفه في أعلام الذكور هو «دُكَين،» وهذا معروف، ولم أعرف «دُكينة.»

٧٢ ـ وجاء في الصفحة ١٨٩: «عمرو بن سَنّة الخُزاعيّ.» وفي حاشية المحقق ١: عمرو بن سُنّة، بضم السين، فأيّ الضبطين صحيح!

٧٣ ـ وجاء في الصفحة ١٩٢ البيت:

أخـالـدُ قد ـ والله ـ أوطيتَ عَشـوةً وما العـاشق المظلوم فينا بسارقِ

أقول: والصواب: أوطأتَ.

٧٤ ـ وجاء في الصفحة ١٩٤: «ويقولون: ابن مخلاة، ومخلاة: الحمار». جاء هذا بعد ذكر عمرو بن مِخْلَى الكلبيّ.

أقول: ووضع المحقق لعبارة «ومخلاة: الحمار» يعني أن «المخلاة» هي «الحمار،» وليس الأمر كذلك فكلمة «مخلاة» مضافة إلى «الحمار» أي «مخلاة الحمار،» وهذه معروفة.

٧٥ ـ وجاء في الصفحة ١٩٩: «عمرو بن مُسَلِّم... مدينيّ حَسن الشعر... كان على عهد المنصور والمهدي.»

أقول: قوله: «مديني» هو نسبة إلى مدينة المنصور مدينة السلام، ولذلك ثبتت الياء في النسب للفرق فيها بين هذه النسبة وبين النسبة إلى «المدينة» مدينة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ التي يقال فيها: «مَدَنيّ» بحذف الياء على القاعدة في النسب إلى ما جاء على «فعلية» غير مضعّف.

٧٦ ـ وجاء في الصفحة ٢٠٥ الأبيات:

لَشتّانَ بين المدَّعين وزارةً ... وبين الوزير الحق عمرو بن مَسْعَدَة (كذا)
..... وهَمٌّ أبي الفضل اصطناعٌ ومَحْمَدة
..... وأسكنَهُمْ نارًا من النار مؤصَدة

أقول: والقافية هي الدال المفتوحة ينبغي أن تُكسَع بـ «هاء» للتأنيث وليس بـ «تاء» معجمة، وبذلك يستقيم البناء والوزن.

٧٧ ـ وجاء في الصفحة ٢٠٦: «فبينا أنا يومًا في مجلس أحمد بن دؤاد....»

أقول: وصواب العلم دواد بالواو وليس بالهمز، واشتقاقه من «الدِّود.» انظر كتاب *الاشتقاق* لابن دريد.

٧٨ ـ وجاء في الصفحة ٢٠٩: «... فلقيه أبو نيقة الحسين بن الوَرّاس....» وقد جاء في حاشية المحقق ١: أنه الحسين بن الروّاس، أبو نيقة الشاعر الذي ترجم له الخطيب البغدادي ٨/٤٦.

أقـول: كان يحسن بالأستاذ المحقق أن يثبت الصحيح وهو «الروّاس» وهو شهرة معروفة بين الرجال، لبائع رؤوس الغنم.

٧٩ ـ وجاء في الصفحة ٢١١ البيت:

وهـم الـفـتـى الـقَـيسيّ دُقْـف ولـعـبـة وهـم الـفـتـى الأزديّ ضربُ الجـمـاجـم

أقول: الدقف، وأراه بفتح الدال، هو مثني «الدقفانة» أي المخنَّث. وقد علق السيد المحقق على هذا البيت فقال: لم يرد هذا البيت في «شعر ربيعة.»

أقول: إن «شعر ربيعة» الرّقيّ هو مجموع حديث، وقد يخلو من البيت أو أبيات أخرى.

٨٠ ـ وجاء في الصفحة ٢١٢ البيت:

يَزيدُ بني شيبـان أكـرم منهـما وإن غَضـبِـتْ قيسُ عيلانَ والأزْدُ

أقول: وتمام عجز البيت: «وإن غَضِبت قيس بن عيلانَ والأزدُ»، وبذلك يتم الوزن أيضًا.

٨١ ـ وجاء في الصفحة ٢١٣: «عمرو بن بُشَير، بغدادي تميميّ. . . .» وقد علق السيد المحقق فقال: لم أعثر له على ذكر فيما راجعته من مصادر.

أقول: لم أقف في الأعلام على مصغّر «بِشْر» كما أثبت المحقق، وإني لأذهب إلى أن العلم «بشير» مثل حبيب. وقد عرفنا من الشعراء النعمان بن بشير.

وقد جاء في خبر «عمرو» هذا من قول ابن الجرّاح مصنف *الكتاب*: «. . . أنشدني عمـرو بن بشير الشاعر، وكان صديق علي بن أبي طالب، الشاعر الضرير أخي العباس

ويحيى ابني أبي طالب، «صاحب الطعام المحدثين» (كذا) وصديق أبي العتاهية.»

أقول: أثبت السيد المحقق العبارة المستغلقة «صاحب الطعام المحدثين» وقال في حاشيته ٣: كذا في المخطوط.

أقول: إن الذي في المخطوط لايفهم، وهذا مما يحصل في المخطوطات من سهو الناسخ وغفلته، ولكن قد يتهيأ للمخطوط من يراجعه فيصحح في الهامش، أو قد يكون للمخطوط نسخة أخرى أو نسخ عدّة، وبهذا يتم للمحقق في عصرنا تقويم النص وإصلاح الخطأ فيه. وإني لأرى أن يكون صواب هذه العبارة الزائدة المفرّط فيها: «. . . . الشاعر الضرير أخي العباس ويحيى ابنَي أبي طالب «من شعراء المحدثين.» أو نحو هذا مما يستقيم به الكلام.

٨٢ ـ وجاء في الصفحة ٢٢١ الأبيات التي هجا بها عمرو بن درِاك سليمان بن حبيب ابن المهلّب:

سليمانُ مالكَ لا تنتهي عن العِلجِ والعلجة الزانية
رَضيتَ وأنت تسامي الملوك لئيمُ اللهازم من طاحية (كذا)
وأشبهتَ خالَك خال الخسار ولم تُشبهْ العصبة الماضيةْ

أقول: علق السيد المحقق على الأبيات وأشار إلى أنه لم يقف عليها في مصادره. غير أني وقفت على البيت الثاني فلم أجد فيما أثبته المحقق من ضبطه لكلمات البيت مفعول الفعل «رضي» ولذلك فإني أقرأ البيت على النحو الآتي:

رضيتَ، وأنتَ تسامي الملوك لئيمَ اللهازمِ من طاحيَهْ

فأجعل «لئيم» مفعول الفعل «رضيتَ.» غير أني توقّفتُ في «طاحية» في آخر البيت، ما معناها، أقبيلة هي أم شيء آخر؟ ألي أن أقول: إنها «طاخية» بالخاء التي قيل إنها اسم النملة التي أخبر الله بأنها كلّمت النبيّ سليمان؟ أيكون هذا. .؟ لا أدري!! وهذا كله يشير إلى شيء من استغلاق البيت. ثم إن البيتين الثاني والثالث مدوّران فينبغي أن يكونا:

رَضـيتَ، وأنـتَ تسـامـي المـلـو ك لئـيـم الـلهـازم مـن طاحـيَةْ
وأشـبَـهْـتَ خالَـكَ خالَ الخَـسـا رِ ولم تشـبـه الـعـصـبـةَ المـاضـيهْ

٨٣ ـ وجاء في الصفحة ٢٣٣ البيت:

ألا طالمـا أوضَـعتُ في طلب الصِّبـا وذُفـتُ الغـواني باسـوداد الـذوائب

أقول: كيف لي أن أفهم البيت وفيه «الذَّوف» وهو مشية في تقارب وتفحّج؟ وأرى أن يكون الفعل «دافَ يدوف» ومعناه معروف، وهو داف الدواء أي خلطه، وداف الطيب، ومِسك قدوف. وليس في هذا يتضح المعنى جيِّدا.

٨٤ ـ وجاء فيها أيضًا البيت:

ولم أنْـوِ في بغـداد حبّـا لأهـلهـا ولا أنَّ فيهـا مُسـتْـزَادًا لطالـبِ

أقول: والصواب: مُستراد بالراء، وهو موضع الرَّود والرِّيادة.

خاتمـــــــة

هذه «وقفاتي» في هذا الكتاب أفدتها في النظر إلى النص. وإني لأحمد للأستاذ المحقق صنعته واجتهاده.